

التنمية المستدامة في الجزائر التحدي والاستجابة: مقاربة الرشادة السياسية والاقتصادية

أ.د. محمد غربي¹ / أ.سفيان طبوش²

مقدمة:

لقد قدرت سلطات البلاد غداة الاستقلال أن أعباء التنمية الشاملة والمستدامة على ضوء التجارب الدولية المتاحة، لا يستطيع تحملها لا الرأس المال الأجنبي ولا القدرات التمويلية الوطنية الخاصة لوضع قاعدة اقتصادية مستقلة نسبيا في قراراتها، لذا كان الاختيار القابل للتحقيق سياسيا يجب أن يقع على الدولة، وسرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف والاختلال، وهذا ابتداء من 1986 بفعل الأزمة النفطية وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة .

استجابة لهذا الوضع من الالفاعلية الاقتصادية ولحل عناصر المشكلة الاقتصادية وذلك من خلال تحديد السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وما هي كمياتها، بالإضافة إلى تحديد الطريقة الإنتاجية المثلى التي يتم بها الإنتاج وذلك بتحديد معالم سياسة تنمية رشيدة يمكنها توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع بعدالة واستخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، شرعت الجزائر في برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية إيدانا بالتخلي عن التوجه السابق لصالح توجه جديد نحو اقتصاد السوق، وليتنفس النظام القائم نتيجة الضغوط القائمة عليه من البيئة الداخلية والخارجية فتح المشاركة السياسية أمام الأحزاب وانتقل إلى التعددية، معلنا بذلك مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الخاصة لدفع عجلة التنمية والتعددية الحزبية وتوسيع المشاركة السياسية والحريات والحقوق، وذلك لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في الجزائر، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكال التالي ماهي التحديات التي أعاقت تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ وماهي الآليات الكفيلة بتذليل هذه التحديات وتحقيق التنمية المستدامة؟ وللإجابة على الاشكالية تطرقنا إلى ثلاثة

¹ - أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -

² - طالب دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -

محاور أساسية، المحور الأول مفهوم التنمية المستدامة، المحور الثاني فواعل العملية التنموية، أما المحور الثالث تطرقنا إلى أزمة الدولة الريعية في الجزائر وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: التحدي والاستجابة، وذلك من خلال السياسة الاقتصادية في الجزائر التحدي والاستجابة لتحقيق التنمية المستدامة، والانفتاح السياسي في الجزائر التحدي والاستجابة لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة

لا يوجد اتفاق حول تعريف التنمية المستدامة، وقد عرفت أول مرة في تقرير لجنة برونتلاند: «بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاته»⁽¹⁾؛ فالتنمية المستدامة هي عملية واعية، وهادفة ومعقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، وإذا كانت غايتها هي الحفاظ على حياة الفرد وتحقيق حاجياته والأجيال من بعده، فهي أيضا تسعى إلى إيجاد البنى التحتية والبرامج الإنمائية والسياسات التي تعزز هذا التوجه، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.

فالتنمية المستدامة تتضمن :

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء بحاجاتها.
- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل التنمية القابلة للاستقرار، مع التركيز على تنشيط النمو ونوعيته ومعالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل مع مشكلات النمو السكاني وصون قاعدة المصادر وتنميتها وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ودمج البيئة في صنع القرار⁽²⁾.
- تعتبر الرشادة السياسية والاقتصادية من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة .

إن علاقة التنمية المستدامة بالرشادة السياسية والاقتصادية يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:

- 1- تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
 - 2- التوزيع العادل للثروة بين كل طبقات المجتمع وعلاقات المجتمع تتسم بقدر من الاحترام المشترك الإنساني والقواعد القانونية.
 - 3- مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.
- فالرشادة هي عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في عملية التنمية وذلك من خلال:
- إقامة دولة الحق و القانون وترسيخ الديمقراطية التنافسية في ظل التعددية السياسية.
 - الرقابة البرلمانية.
 - الشفافية في تسيير شؤون الدولة والمحاسبة التي تقوم من خلال سلطة قضائية قوية.
 - حرية التعبير وحرية الرأي.

المحور الثاني: فواعل العملية التنموية

لما كانت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تغييرا في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل خلق الجو المناسب لبدء عملية التنمية والعمل على استمرارها والمحافظة عليها، كان لابد من تدخل الدولة بمؤسساتها المختلفة للإشراف على كل مراحل خططها التنموية، لهذا كان طابع تدخل الدولة في النظم الاقتصادية المتخلفة هو أحد أهم السمات، خاصة ما تعلق بتدخل الدولة في إقامة الهياكل والأنشطة الاقتصادية الأساسية الضرورية للقطاع الزراعي والصناعي وخاصة مرافق الري والطاقة والنقل والمواصلات كما تتدخل الدولة في إنشاء المرافق الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والثقافة⁽³⁾.

ولذلك يتحتم أن ينطوي مفهوم التنمية على توسيع هامش الديمقراطية المتاح والعمل على إطلاق الحريات العامة والخاصة لفتح الطريق أمام صياغة النظام الاجتماعي بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والتأكيد على ممارسة الديمقراطية الحرة⁽⁴⁾، حيث يعتبر أساس تحقيق التنمية المستدامة اقترانها بالإرادة السياسية لأن

التنمية في حقيقة جوهرها هي عملية تخطيط وتنظيم وتنسيق لتحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع المادية والبشرية.

فالتنمية المستدامة تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفاعلية إلى جانب مجتمع تتبلور معالمه في تنظيم يتيح لجميع الفئات والمحليات المشاركة ليس تنفيذا فقط وإنما توجيهها وإبداعا ومشاركة في القرار، ومازلت قضية المشاركة تنصدر أساس نجاح العملية التنموية، وذلك بتوفير مناخ ديمقراطي في إطار تنظيم حزبي يسمح بالتعددية وتداول السلطة ويخضع لمتطلبات الشفافية والمساءلة، فالمناخ الديمقراطي من شأنه أن يعزز دور المجتمع المدني الذي يقود حملات ضد الفساد وفقدان الانتماء ويعزز منظومة القيم المستمدة من الأصول الحضارية والثقافية للمجتمع، من خلال جمعيات التنمية المحلية والعلمية التي تتجاوز المجال العلمي البحث إلى وضع العلم في خدمة المجتمع والتنظيمات المهنية.

حيث تتجلى أهمية المنظمات غير الحكومية بأنها تتميز بأقل قدر من الالتزامات السياسية، وتكون مدفوعة بالعديد من المثل الإنسانية، وقدرتها على العمل المباشر مع أفراد المنظمات المحلية⁽⁵⁾، كذلك إن فعالية التنظيم من شأنه أن يحدد دور الفرد في العملية التنموية وذلك حسب موقعه من مختلف عمليات اتخاذ القرارات التنموية وما يمتلكه من قدرات على تطويعها لحاجته، ويتراجع دوره كلما كانت الدولة أكثر تسلطا⁽⁶⁾.

تعتبر المؤسسات مهمة لأن الحوافز مهمة، إذ تحث الحوافز الأفراد والجماعات على التصرف والتعاون من أجل إنتاج قيمة معينة، وهذه المؤسسات لا تضم مجرد منظمات وإجراءات رسمية كالهئات الحكومية التشريعية والتنفيذية والمحاكم والأحكام القانونية، بل أيضا هيئات وإجراءات غير رسمية وغير حكومية كالمعايير الأخلاقية والسمعة والتوقعات المتبادلة بشأن السلوك⁽⁷⁾.

لقد سارت غالبية الحكومات في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا شوطا كبيرا في التدخل في النواحي الاقتصادية، وأفضل الأمثلة على رفض قوى السوق الحرّ في الدول النامية توجد خاصة في مجال الادخار والاستثمار.

فالتدخل الحكومي يكون عن طريق برامج تنموية التي تعبر عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تحقق حاجات الأفراد وتحفظ حقوق الأجيال القادمة.

فمن خلال أو بواسطة السياسة النقدية يسعى البنك المركزي إلى تحقيق نفس الأهداف الاقتصادية العامة وهي تحقق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية من خلال تنظيم عملية تقديم الائتمان والنقد، أما السياسة المالية فتشمل إدارة الضرائب والنفقات العامة والمديونية بواسطة الحكومة حيث تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادي.

وفي إطار التنمية تحتاج الجزائر إلى استثمارات كبيرة وتمويل للتنمية الزراعية، ومنها.

بالإضافة إلى ذلك شهد دور المؤسسات المالية الدولية في سنوات التسعينات تنامي كبير من خلال برامج التكيف الهيكلي الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي ومع بداية التسعينات تضمن آليات إصلاح سياسي في ظل مبدأ المشروعية السياسية بما شملته من ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودعم الحكم الراشد، ثم تحول مبدأ المشروعية مع منتصف التسعينات إلى مبدأ الملكية حيث أصبحت الحكومات تقود عملية تحليل المشكلات والفرص التنموية والتخطيط وتنفيذ الحلول لهذه المشكلات، إذ أن مبادرة التخطيط للتنمية تأتي من الحكومة، حيث يكون صانعوا القرار الداخلي مقتنعين بهذه الاستراتيجية التي يسودها دعم عام و مشاركة من المعنيين في الداخل في التخطيط لهذه الاستراتيجية⁽⁸⁾.

المحور الثالث: أزمة الدولة الريعية في الجزائر وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة: التحدي والاستجابة

أولاً: السياسة الاقتصادية في الجزائر التحدي والاستجابة لتحقيق التنمية المستدامة
إن دراسة مدى نجاح السياسات التنموية في تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تقييم المشاريع التنموية من خلال أثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي (أي انعكاسها على المستوى المعيشي)، حيث يمكن تقييم السياسات التنموية من منظور المربع السحري لنيكولاس كالدور (التضخم، البطالة، النمو، ميزان المدفوعات).

إن أول الأزمات وضوحاً في الاقتصاد الجزائري هي أزمة المديونية والتي تجلت عام 1986 بصورة واضحة فقد برز أن الاقتصاد الجزائري لم يعد قادراً على تحمل أعباء خدمة الديون والتي صارت تلتهم ما نسبته 60٪ من حجم الصادرات الجزائرية، وهو ما خلف آثار وخيمة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، فعلى المستوى الاجتماعي فقد كانت الفاتورة باهظة الثمن خاصة بعد الدخول في سياسات التصحيح للتخفيف من حدة المديونية والتي تحملها الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة ذات الدخل المحدود بصفة خاصة من خلال تدهور القدرة الشرائية لشرائح واسعة من فئات المجتمع، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية والذي لم يصاحبه زيادة حقيقية في قيمة الأجور، وانتقل ذلك من الميدان الغذائي إلى قطاعات أخرى كتدهور الخدمات الصحية وارتفاع أسعار الأدوية وهو ما أدى إلى انتشار أمراض تم القضاء عليها سابقاً كالسل والتفؤيد والكولرة؛ هذا الوضع أدى إلى انتشار الآفات الاجتماعية، وبصفة عامة فأزمة تفاقم المديونية وما خلفته من تكاليف اجتماعية قد أدت إلى تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية حيث زاد الغني ثراء والفقير فقراً ولم يعد الحديث تقريباً عن وجود طبقة متوسطة هذه الأخيرة التي هي أساس استقرار المجتمعات وضمن التجانس المجتمعي وتقلصها أو زوالها ينذر كما قال باري بوزان بالدخول في المأزق الأمني المجتمعي.⁽⁹⁾

أما سياسياً فينبع من كون أن خطورة المديونية الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل أنها تتجاوز ذلك إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي

إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي في ظل عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية، ففقدت الجزائر بعض سيادتها السياسية فقد تدخلت المؤسسات الدولية في بعض القضايا المتعلقة بالسيادة من خلال الالتزام باتفاقيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وما نتج عنه من آثار سياسية داخلية نذكر منها :

- المعارضة السياسية والاجتماعية والجمهورية الشديدة لتطبيق برامج التكيف الهيكلي وهذا ما ظهر في شكل عدم الاستقرار السياسي الذي يفسره تعاقب العديد من الحكومات الجزائرية في ظرف وجيز، وتنظيم العديد من الانتخابات التي التهمت قسما وفيرا من ميزانية الدولة .

- تدهور الوضع الأمني في إيجاد حلول حقيقية لأزمة الجزائر التي أشعلت جبهتها الاجتماعية.

- انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم نتيجة اتساع الهوة بينهما، إذ لم يكن الشعب في يوم من الأيام طرفا في القرارات التي أدت إلى هذه الأوضاع لكنه كان دائما هو الذي يدفع ثمن ذلك .

أما على المستوى الاقتصادي النقدي فالتضخم زاد من درجة المخاطر وهذا ما يعتبر عدو للاستثمار وهاجس للقدرة الشرائية، ومع تراجع الاستثمارات أدت الى الانخفاض في مناصب الشغل المتوفرة سنويا، حيث حاولت السلطات العمومية تغطية ذلك بإنشاء مناصب شغل في قطاعات أخرى كالتجارة من خلال بناء محلات وتوزيعها على الشباب، وفي قطاع السياحة والإدارة بعقود ما قبل التشغيل، والحرف والزراعة بتقديم الدعم المالي والمادي.

رغم المحاولات من طرف السلطات العمومية لخفض معدلات البطالة إلا أنه انتشرت ظاهرة اليأس من البحث عن الشغل، وهي ظاهرة اجتماعية خطيرة تنم عن حالة من عدم الثقة في المجتمع والسلطات العمومية، وما قد ينجر عنه من هجرة سواء شرعية أو غير شرعية للإطارات وخريجي الجامعات، وما له من انعكاس سلبي على الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى أنه قد ينجر عن اليأس الانحراف والجريمة، أو إمكانية استغلال هذه الفئات من أطراف لعلمها أنها نائمة على السلطات وعلى المجتمع، وهذا بتأليبها سواء من خلال مظاهرات لخدمة مصالح وأطراف معينة، أو الجماعات

الإرهابية الذي من شأنه أن يهدد ليس الأمن الاقتصادي أو الاستقرار السياسي فقط وإنما الأمن المجتمعي ككل ما يهدد تحقيق التنمية المستدامة عموماً، فسياسة التشغيل (عقود ما قبل التشغيل...) ليست مبنية على أرباح إنتاجية العمل المحققة والمردودية المالية، بل سياسة لامتصاص غضب البطالين والعاطلين وذلك بتقديم منح ودعم دون رقابة صارمة، وهذا ينعكس بالسلب على مؤشرات الاقتصاد الكلي (تحمل تكاليف إضافية خاصة كيف يمكن تحمل هذه التكاليف مع انخفاض سعر البترول) وعلى المستوى الجزئي (ارتفاع المستوى العام للأسعار)، بالإضافة الى ذلك تخلق الاتكال وعدم الرغبة في العمل المنتج وتحقيق الإنتاجية واللجوء إلى سياسات الدعم التي ينصب غالبها في القطاع الخدماتي إلا أنها تستنزف الثروة نتيجة التوسع في الانفاق في ظل البحبوحة المالية دون رشادة إقتصادية تحفظ حقوق الأجيال القادمة لاعتماد الميزانية على الجباية البترولية.

إلا أن النمو يبقى مرتبط بأسعار النفط فهو غير كاف لخفض البطالة (98% صادرات محروقات)، فالتوازنات الاقتصادية ترتبط مباشرة بالسوق البترولية الدولية، أما الصادرات خارج المحروقات فهي في حالة ركود عند مستوى ضعيف، فالصناعة خارج المحروقات غير تنافسية وغير متنوعة، لذا يجب تعديل البنية الإنتاجية وتوزيع النمو على القطاعات الأخرى حتى لا يظل النمو خاضع بصورة كلية لتأثير العوامل الخارجية هذا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار طبيعة المورد المصدر ونضوبه.

إن الإصلاحات الاقتصادية لم تستطع تحويل الموارد الأولية الى منتجات أي اقتصاد منتج ما يؤثر بالسلب على التنمية المستدامة في الجزائر، أو القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من سوء توزيع وتسيير الموارد المالية والطبيعية، إذ أن الاعتماد على الربيع جعل من الوزارات تعد برامج إنفاق وتوزيع وليس إنتاج دون إشراك فئات المجتمع في العملية التنموية مما خلق ثقافة اللامبالاة في وسط المجتمع، وهذا خلق اقتصاد هش ومستهلك انتشر فيه الفساد الاقتصادي، حيث يبقى إشباع حاجات المجتمع رهن المتغيرات الخارجية (سعر البترول، سعر صرف الدولار، أسعار المواد الاستهلاكية...)، وهو غير قادر على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي

التصادم بين مختلف أطراف المجتمع، فخلق طبقتين في المجتمع الجزائري طبقة غنية وأخرى فقيرة الذي من شأنه أن يؤثر ليس على المجتمع حاليا وإنما حتى على الأجيال القادمة؛ فالاقتصاد الجزائري يعيش حلقة مفرغة حيث هناك تذبذب في النمو بسبب الإصلاحات الجزئية التي خلقت فرص للفساد والبحث عن الربح السريع.

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر الناجمة أولا عن فساد السياسة الاقتصادية الرسمية؛ وعن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بدون ضوابط والتحول بتقلب غير مدروس إلى نوع من الاقتصاد المختلط وفتح الأبواب لفئات جديدة يهملها الكسب السريع على حساب غالبية الناس في ظل الفساد⁽¹⁰⁾، حيث أصبحت علاقة مصالح بين القيادات السياسية والقطاع الخاص التي يصفها الباحثان سيفروديتز «تصبح دولة نهب، الكسب فيها لا يقوم على العمل المنتج متأصلا وهيكليا، فيصبح كل شيء للبيع المحاكم والمجالس التشريعية والسلطات الضريبية... الخ، وموظفو الدولة يسعون إلى تعظيم ثروتهم في أقصر فترة، وفي هذه الدولة يتم تقلد المناصب الرسمية ليس من أجل تقديم خدمات للمجتمع وإنما من أجل تحقيق المكاسب الشخصية في المجتمع»⁽¹¹⁾، وما تبعه من بيع ممتلكات الدولة والشعب إلى أفراد خرج أكثرهم من رحم فساد القطاع العام والنهب المنظم للثروة وللمال العامة، إذ لم تؤد إلى المنافسة التامة وإنما احتكار رجال الأعمال وبارونات المال السوق الجزائرية، ما أدى إلى جمود عناصر الإنتاج وتحجر الأسعار رغم حركتها في السوق الدولية وعدم مرونتها بتغير الطلب والعرض، ما نتج عنه ضعف في درجة الكفاءة وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد حيث يعد من أبرز العوامل التي تحد السوق الجزائرية ما انعكس على انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور المستوى المعيشي للأفراد؛ فالمنافسة الاحتكارية أدت إلى عجز قوى السوق عن توجيه الموارد نحو مجالات الرأس مال الاجتماعي بالشكل الذي يوفر الأساس الكافي من مرتكزات البناء التحتي اللازم لعملية التنمية، والعجز نحو إقامة مشروعات إنتاجية التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها بإحداث التنمية نظرا للاتجاه إلى المجالات ذات الربحية المرتفعة والسريعة وذات المخاطر القليلة قياسا بالاستثمارات التي تنخفض ربحيتها وتحتاج لفترة استرداد طويلة⁽¹²⁾.

فسمحت مداخليل الريع بأن تكون الدولة في وضع يمكنها من شراء الرضا والإجماع عن طريق منح الخدمات المجانية وتوزيع العطايا والهبات ورفع الأجور... الخ، فالدولة أصبحت لا تحتاج إلى الشعب خاصة وأنه شعب غير منتج ومستهلك فهي في غنى عن تحصيل الضرائب⁽¹³⁾، فأصبحت تتصرف اقتصاديا وسياسيا حسب رغبتها دون إشراك الشعب في القرارات؛ مما عزز الفساد وأينما وجد الفساد وجد الاستبداد للتغطية عليه، فأى إصلاح اقتصادي أو سياسي في الجزائر يبقى تنفيذيا في عهدة إدارات فاسدة لا يمكن الاطمئنان إليها خاضعة للزبانية والمال والرشوة تستوجب إصلاح حقيقي يمس كل أماكن الفساد وتحديدها، خاصة في ظل تأثير الثروة المالية الجديدة غير المسبوقة على نمط تنمية الاقتصاد والخطط باعتبار النفط مورد التمويل حيث لم يتمكن النظام من بناء اقتصاد متوازن ومتطور أو إحداث نمو اقتصادي مرموق؛ فالسياسات التي نفذت تكلفتها الاجتماعية مرتفعة وهدر حقيقي للموارد عرفت بعض الدراسات بتجارب «تنمية الفرص الضائعة»⁽¹⁴⁾.

إن تبني الجزائر لسياسات تنموية غير متناسبة مع ثقافة المجتمع الجزائري حتمت انهيار هذه النماذج وعدم قدرتها على تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث أنتجت مجموعة من المظاهر أهمها سلبية المجتمع والانفصام الحاد بين المجتمع والنظام القائم، بسبب البرامج التنموية غير النابعة من الثقافة الجزائرية تتخذ منها النخبة الحاكمة إيديولوجية سياسية لها أدت إلى سلبية اتجاه هذه الخطط لعدم إشراك الشعب في قرارات التنمية حيث أن إقصاء الشعب من المشاركة في التنمية سبب أساسي لفشل السياسات التنموية، وخضوع الدولة لأقلية سياسية تكاد تكون منفصلة أو منفصلة عن المجتمع أصبحت ترى في نفسها موضع وصاية على المجتمع، ممثلة في النخبة الحاكمة وحواشيها البيروقراطية والخدماتية متموضعة في العاصمة تمثل عالما اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعمرانيا يختلف عن المجتمع في الجنوب، وهذا الفصل أدى إلى فقدان الدولة القدرة على تفعيل المجتمع ايجابيا⁽¹⁵⁾، لعدم رغبة الناس في المشاركة لتكون لديهم أفكار أن النخبة الحاكمة وما يتصل بها هي من تستفيد، ولذلك يتطلب إعادة التوزيع العادل وخلق جسر تواصل بين الطرفين يعيد تشكيل الوعي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الصورة التي أدت إلى العزوف

عن المشاركة، وذلك بالقضاء على أهم مصادر عدم الحرية كالفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدولة.

فالتجربة في الجزائر تجربة فوقية ركزت على بناء مجموعة من المؤسسات السياسية ولم يتفاعل معها إلا أفراد النخبة الحاكمة، تركز على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، لم تستطع التجذر في المجتمع والتطابق مع الثقافة الجزائرية، ولم يكن هناك تغلغل للأحزاب السياسية في الوسط المجتمعي، فتحوّلت التجربة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفشل النظام السياسي وعدم قدرته على تعبئة الشعب وتحريكه وتفعيله لتحقيق التنمية الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية قصد تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي، فالتجربة لم تكن قادرة على التفاعل مع ثقافة المجتمع الجزائري وتفعيل أفرادهم وكسبهم ودمجهم في العملية السياسية والتنموية، وذلك باعتبار التنمية والعملية السياسية تدور في فلك الفرد والمجتمع أي لخدمته واعتباره أدواتها.

إن الاعتماد المتزايد على النفط عمق من الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري مقابل تراجع القطاعات المنتجة مما أسفر عنه تزايد الانكشاف الاقتصادي، وأدى نمط تدوير الربح وتوزيعه إلى مزيد من البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي للشريحة العريضة من المجتمع الجزائري، مع استفادة شريحة أخرى بطريقة أو أخرى من هذا الربح، فأصبح يفرض «التنمية المستقلة»(*) كضرورة اقتصادية واجتماعية لتحرير القرار التنموي من الضغوطات الداخلية وحتى الخارجية وهذا لضبط اتجاهات التراكم الإنتاجي والتطور التكنولوجي في القطاعين العام والخاص؛ وتأمين عدالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي⁽¹⁶⁾ بإنشاء نسق مؤسسي فعال يعتمد مفهوم واسع للرفاه الإنساني كغاية تنموية.

فتحقيق التنمية المستقلة يرتكز على تسليح الاقتصاد الجزائري على أكبر قدر من قوة الدفع الذاتي وذلك يستدعي الانتقال من اقتصاد الربح إلى الاقتصاد المنتج بتخفيض الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعي والخدمي لا سيما في مجال

الحبوب الغذائية التي تفرض توسيع الاستثمار في الزراعة، والاعتماد على الذات ماديا وبشريا بتقوية رصيد رأس المال البشري وتطوير نظم التعليم والتدريب⁽¹⁷⁾، وصوغ علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يترابط فيه التعليم مع التنمية وتنفيذ برامج تحقق الاستفادة حتى من خبرة الكفاءات المهاجرة.

إن تمويل العملية التنموية تحتاج إلى تجميع رأس المال وهذا عن طريق الادخار بدل الاستهلاك المترف، ما يتطلب وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة⁽¹⁸⁾، حيث أن نجاعة الأداء في البنوك والمؤسسات المالية أساسية لتوظيف السيولة المالية التي تتوفر عليها البلاد خاصة الناتجة عن الربح، وذلك برفع قدرات الاستيعاب الحقيقية للاقتصاد الجزائري؛ وتوسيع استخدام رأس المال في المشروعات القائمة لتطويرها وتوسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية⁽¹⁹⁾ وإنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، بالإضافة إلى الاستثمار في زيادة قدرات الأفراد التعليمية وفي تدريبهم لتكوين رأس المال البشري الكفء، وذلك لاعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وتكوين الرأس المال البشري من شأنه أن يساعد على توطيد التكنولوجيا التي تزيد من أداء الجهاز الإنتاجي وتنوعه ومرونته، وزيادة الانتفاع من الموارد الاقتصادية، والنهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وتأمين تكامل الأنشطة العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتنمية، وذلك بربط التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج.

إستراتيجية التنمية الاقتصادية يجب أن تعتمد سياسة «النمو المتوازن»⁽²⁰⁾ وذلك بإقامة جبهة واسعة من المشروعات الاستثمارية حيث تتطلب ضرورة التوازن بين نمو كل من القطاعين الزراعي والصناعي حتى لا يعيق عدم النمو في أحدهما النمو في الآخر⁽²¹⁾، حيث أن الجزائر لا تواجه عجز مالي في إقامة جبهة واسعة من المشروعات الاستثمارية في ظل البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع إيرادات الربيع النفطي الذي يتطلب استغلال السيولة المالية لإحداث التنمية في القطاع الزراعي الذي يستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين؛ فالتحرير الاقتصادي يجب أن يتدعم بإجراء الإصلاح الزراعي الجذري⁽²²⁾، فالإصلاح الزراعي كعملية إعادة الترتيب وإعادة هيكلة اجتماعية

عميقة توجه للمساعدة على بروز طبقة متوسطة قادرة على بعث الطلب الداخلي وحماية القطاعات البارزة⁽²³⁾، إذ أن الزراعة توفر التمويل للتنمية وخاصة ما تسهم به في تمويل التنمية الصناعية، وتساهم في خلق السوق للسلع الصناعية فهي مصدر للطلب على السلع الصناعية لاستخدامها في عمليات الإنتاج المختلفة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحديث الزراعة وتطويرها ودعمها، باعتبارها توفر الموارد الغذائية التي من شأنها أن تخفف فاتورة الاستيراد؛ وتوفر للصناعة المواد الأساسية الزراعية بدل استيرادها وبالتالي الاستفادة من العملات الأجنبية لاستيراد المعدات الإنتاجية وغيرها لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن إلى جانب التصنيع؛ الذي يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية⁽²⁴⁾ فيظل التصنيع شرطا ضروريا للتنمية⁽²⁵⁾.

ثانيا: الانفتاح السياسي في الجزائر التحدي والاستجابة لتحقيق التنمية المستدامة

أما على المستوى السياسي وبالرغم من وجود مؤشرات ايجابية عن الديمقراطية في الجزائر إلا أن من الناحية الواقعية هناك بعض الممارسات أخلت بجوهر الديمقراطية، حيث لو نظرنا إلى الواقع العملي للممارسة الديمقراطية نستخلص أن عملية الانتقال إلى التعددية لم يكن نابع عن تغيير جذري وجوهري في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم فقد حرصت النخبة الحاكمة على إحاطة تلك العملية بجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية والممارسات العملية التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية، وبالتالي فإن الأخذ بالتعددية لم يكن عن قناعة بجدوى الديمقراطية وإنما كان كمصدر جديد للشرعية السياسية بعد فشل شرعية الانجاز المتأكلة، أو كآلية لتمكين بعض القوى السياسية والاجتماعية من ممارسة التنفيس السياسي، خوفا من ردود الأفعال التي تشكل خطرا محدقا للمساس بالاستقرار السياسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مبادرة النظام السياسي للأخذ بالتعددية السياسية كان بهدف الحصول على مساعدات وتسهيلات اقتصادية من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير) وبعض الدول الغربية، وهو ما أطلق عليه ظاهرة الديمقراطية الدفاعية التي تسمح فيها الدول بهامش محدود من الانفتاح السياسي يمكنها في النهاية من الاستمرار في النفوذ واحتكار السلطة كآلية لضمان الاستمرارية في الحكم، وعليه فإن إقرار التعددية الحقيقية يعني

بكل بساطة تسليم هذه النخب بمبدأ التداول على السلطة وهو ما لا يقبل بسهولة.⁽²⁶⁾

بالنسبة لنظام الحكم فمن الناحية الدستورية النظام الجزائري هو نظام جمهوري ديمقراطي شعبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، ولكن ما يهمننا من الناحية الواقعية فما مدى تطبيق هذا الشعار على أرض الواقع؟ الذي من شأنه أن ينعكس على التنمية السياسية وبالتالي التنمية المستدامة، حقيقة هناك من يرى أن نظام الحكم في الجزائر هو نظام رئاسي، يغدو الحديث عن النظام الرئاسي المفضل لدى بعض الفاعلين في الساحة السياسية الجزائرية منطقيا على مغالطة ضخمة حسب هذا الرأي يكون النظام البرلماني والشبه الرئاسي غير متناسبين للجزائر والنظام الملائم في نظرهم هو الرئاسي، وكأن الجزائر الحالية قادرة على إقامة مثل هذا النظام، ذلك أن النظام الرئاسي إذا كان صحيحا أنه يتميز باتساع سلطات رئيس الجمهورية وعدم مسؤوليته السياسية فالصحيح أنه يتميز أيضا أن من سماته الأولى سلطة تشريعية قوية وسيدة إلى درجة أن يد السلطة التنفيذية لا تستطيع أن تمتد إليها عن طريق الحل، وفي النظام الرئاسي كذلك القضاء يشكل بفضل استقلاله فعلا السلطة الثالثة في الدولة، والنظام الرئاسي هو كل هذه الركائز مجتمعة، أما في الجزائر فالنظام يدور حول محور واحد هو رئيس الجمهورية لا يمكن أن يسمى نظاما رئاسيا بل هو حسب تعبير صالح بلحاج هو نظام السلطة الفردية المؤسسة⁽²⁷⁾، أي أن هناك مؤسسات الناظر إليها أنها ديمقراطية لكن تحت سيطرة فرد واحد هو رئيس الجمهورية، وهذا ما يطرح في الجزائر إشكال التخوف مما يجري بعد العهدة الرئاسية، وهذا ما تجسد في وصول الإسلاميين إلى السلطة ووقف المسار الانتخابي فحدثت فوضى في الجزائر، وهذا ما يدعو إلى التخوف بعد كل عهدة لتعلق الحكم بشخص الرئيس وليس بمؤسسات ديمقراطية راسخة ما ينعكس بالسلب على الاستقرار السياسي واستكمال المسار التنموي.

وهناك أطروحات عديدة حول النظام الجزائري فمثلا على سبيل المثال لا الحصر نجد أطروحة «ناير» إذ تصور النظام الجزائري على أنه من النوع العسكري البيروقراطي، فالرئيس هنا مسير يخضع لمصالح أساسية لجماعة أتت به إلى السلطة فانه يعكس في الوقت نفسه ضعف المؤسسة الحزبية وضعف المجتمع المدني وضعف الطبقة

البرجوازية، وهناك أطروحات أخرى ترى أن النظام في الجزائر هو نظام مونوقراطية حقيقة أي مؤسسات متعددة لأمر واحد بحيث أصبح عائقا أمام الممارسة الديمقراطية، فكل شيء بقوة الجهاز التنفيذي وحده، ومنهم من يؤسس أطروحة أخرى مفادها أن نظام الحكم في الجزائر شخصي وأبوي هذا من الناحية العملية، أما من الناحية الدستورية فالنظام الجزائري هو نظام جمهوري ديمقراطي شعبي.⁽²⁸⁾

فبالنسبة لدستور 1989 لم يكن يدرش خروجاً تاماً من موروثات النظام السلطوي في الجزائر، فبالرغم من أن بنود الدستور الجديد قد فتحت باب التعددية السياسية إلا أنها حافظت على بعض وضخمت على بعض صلاحيات الرئاسة، فربّيس الجمهورية له حق تعيين وإعفاء رئيس الحكومة وحق حل البرلمان، وإجبار البرلمان على معاودة الانعقاد للتصديق على بعض القوانين، بالإضافة إلى صلاحيات الرئيس الواسعة لحكم البلاد في الحالات الاستثنائية.⁽²⁹⁾

من ناحية فقد تم توظيف التعددية السياسية من قبل مختلف القوى السياسية لخدمة مصالحها المباشرة، فالسلطة في عهد الشاذلي بن جديد استخدمها لتأسيس شرعية جديدة للنظام الذي تهاوت شرعيته تحت وطأة الأزمات السياسية والاقتصادية، كما استغلته التيارات الإسلامية وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأداة للوصول إلى السلطة وعدم احترام الاختلاف داخل المجتمع الجزائري.

أما بالنسبة للتعديلات الواردة في دستور 1996 فإنشاء غرفة برلمانية ثانية قد يظن البعض أن الهدف من ذلك هو زيادة التمثيل الوطني وضمان استمرارية المؤسسات وخدمة الديمقراطية بوجه عام كما جاء في التبريرات الرسمية لإنشائها، فقد كان إنشائها بمثابة تحييد تام وكامل لدور الغرفة السفلى، فالموقع الفعلي لمجلس الأمة على مستوى السلطة التشريعية حددته على وجه الخصوص الأحكام الدستورية المتعلقة بمسار العملية التشريعية، فبموجب المادة 120 من الدستور «يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه»⁽³⁰⁾، يناقش مجلس الأمة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع (3/4)، معنى ذلك

بكل بساطة أن مجلس الأمة له حق النقض والفيتو على أعمال الغرفة السفلى، فتفوق مجلس الأمة على المجلس الشعبي الوطني معناه إذا تحكم رئيس الجمهورية في البرلمان.

وبالتالي فإن إنشاء مجلس الأمة ليس منسجما مع الأهداف المعلنة التي أقيم من أجلها وهي خدمة الديمقراطية وتوسيع التمثيل الوطني، فكيف يمكن لمؤسسة أن تخدم الديمقراطية إذا كان لأعضائها مع أنهم غير منتخبين القدرة على إفشال إرادة مؤسسة أخرى تظم منتخبين.⁽³¹⁾

فقد انشأ المجلس بين أيدي السلطة التنفيذية يقوم بدور الرقيب على أعمال الغرفة السفلى ويكون صمام أمان عند الضرورة في حالة مجيء أغلبية معارضة إلى الغرفة السفلى، فدور الغرفة الثانية في الجزائر لم يشذ عن القاعدة المتعلقة بدور الغرفة الثانية في الفترات الأولى من ظهور الديمقراطية البرلمانية المباشرة، فقد ظهرت الغرفة الثانية في فترات تميزت بوجود مد ديمقراطي متصاعد ورغبة من النظام في لجم ذلك المد وتحقيق انتقال ديمقراطي تدريجي أنشأت غرفة ثانية اتسمت بـ«الشرعية الارستقراطية» مقابل «الشرعية الديمقراطية» ومما سبق يتضح أن الغرفة الثانية ظهرت في النظام الجزائري لكي تقوم بالدور الذي كان دائما ملازما للغرف الثانية وهو رفض العمل بالقواعد الشرعية الديمقراطية الانتخابية والتخوف من نتائجها.⁽³²⁾

أما بالنسبة للانتخابات التي شهدتها الجزائر فقد تحولت في كل مرة بحكم الممارسة الفعلية إلى نوع من الاستفتاء على شخص الرئيس، كما أن العملية الانتخابية كثيرا ما كان يطالها التزوير والتشكيك في نزاهتها، فقد تردد في الانتخابات المحلية سنة 1997 عمليات تزوير من قبل الإدارة لصالح حزب التجمع الوطني الديمقراطي «حزب السلطة»، فان إعطاء نتائج الانتخابات الهدف من ذلك هو أن النتيجة كانت تؤول دائما إما إلى حزب جبهة التحرير الوطني أو حزب التجمع الوطني وهما بمثابة أحزاب النظام، فالناظر إلى الانتخابات يظن أن هناك منافسة حقيقة بين الأحزاب إلا أن النتيجة محسومة دائما لحزبي السلطة، وهو ما أدى لموجات تظاهر واحتجاجات واسعة النطاق من قبل الأحزاب السياسية الاخرى حتى ظهور إئتلافات

حزبية تدعو للانتقال الديمقراطي.

إن إجراء انتخابات برلمانية في الجزائر منذ بداية التجربة التعددية يعطي نتائج مختلطة بالنسبة لتحقيق التطور الديمقراطي فمن ناحية اتسمت الانتخابات بشكل عام باستمرار ظاهرة انخفاض المشاركة السياسية وبالطعن في تزويرها لصالح أحزاب السلطة أكثر من مرة.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فهي الأخرى تعاني من عدد من المشكلات فكثير من الأحزاب الجزائرية قد تأسست بموجب القوانين المؤسسة للتعددية وليس من خلال مشروع اجتماعي تسعى لتحقيقه⁽³³⁾، أي أن الأحزاب السياسية في الجزائر هي ردود فعل وليس نتاج البيئة والنضج السياسي، وبالتالي فإن البرامج التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة، إلى جانب افتقادها لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها وافتقارها إلى الرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية، فتأييد برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد ومعالجة الأزمات، فبدلاً من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه وبرامج لعملية التنمية؛ اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد والتركيز على جوانب أخرى من قضايا سياسية، هذا ما يعكس أزمة مشروع وأزمة برنامج عند الأحزاب السياسية⁽³⁴⁾، وبقاء القيادات واستمرارها وغياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة على معظم الأحزاب السياسية، ونتيجة ذلك لقد عرفت أزمات سياسية خاصة فيما يتعلق بتجديد هياكل الحزب، حيث أصبح من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث انشقاق بين تيار تصحيحي وآخر موالي للقيادة الحزبية، وأحيانا حدوث انقلابات داخل الأحزاب السياسية كما حدث مع عبد الحميد مهري في حزب جبهة التحرير الوطني، وعبد الله جاب الله مع حزبه الأول النهضة وحزبه الثاني حركة الإصلاح، وبالتالي فإن غياب الديمقراطية داخل هياكل الحزب انعكس على ممارسة الأحزاب للديمقراطية ورؤيتها لبقية الأحزاب الأخرى، أما بالنسبة للتنظيمات الأهلية فتتسم العلاقة مع السلطة بالتبعية بشكل كبير وخصوصاً من جانب التمويل وهذا ما يفقدها

استقلاليتها ويجعل خطابها منبثقا من خطاب الجهة التابعة لها، ويمكن الإشارة إلى تلك الجمعيات التي تنشط بكثرة أثناء فترات الحملات الانتخابية وبصورة فعالة وبمجرد انتهاء الفترة الانتخابية يقل نشاطها إن لم ينعدم.

إن تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر منذ بدايتها يعطي انطبعا متفاوتا حول حقيقة التغيير واتجاهه، فان مؤشرات الديمقراطية على مستوى النص الدستوري والقوانين مشجعة لتوفرها على الحد الأدنى من مبادئ الديمقراطية التي نص عليها الدستور⁽³⁵⁾، وتجدر الإشارة إلى مؤشر إيجابي يخدم التحول الديمقراطي وذلك على مستوى النص من حيث غلبة الطابع الديمقراطي على روح الدستور والقوانين المنظمة للحياة السياسية في البلاد وهذا من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية السياسية بدمقرطة الحياة السياسية، وعليه فان مشكلة الجزائر ليست مشكلة نصوص بقدر ما هي مشكلة تطبيقات رغم أهمية الأمرين معا.

فلتحقيق الاستقرار الذي يشير لوضع اجتماعي سليم ومنسجم بين القمة والقاعدة، والغاية الرئيسية لأداء النظام (القمة) هي دائما تحقيق استقراره وبقائه وتكيفه، ويعنى بدراسة التدابير السياسية الهادفة إلى إشراك فئات المجتمع في العملية السياسية ويكون لها الأثر في العملية التي تنعكس على التنمية الشاملة، والتغيير التدريجي المنضبط الذي يرفع من كفاءة وقدرة النظام في التعامل مع الأزمات بنجاح وليس التغيير الراديكالي الذي يؤثر على قوة وتماسك المجتمع، وتعبئة الموارد الكافية للمجتمع وقدرة المؤسسات السياسية للاستجابة للمطالب السياسية في إطار تداول سلمي على السلطة وشرعية للنظام السياسي يضمن الحقوق والحريات للمواطنين، حيث يجب التخلص من الشرعية الثورية بشرعية دستورية قانونية تتوافق عليها كل فئات المجتمع التي من شأنها أن تنظم العلاقة بين النظام والمجتمع؛ فالحكم على النظام باستقراره وديمقراطيته يتعلق بالاعتراف والقبول من طرف أعضاء المجتمع في ظل الحرية والديمقراطية التي أصبحت تشكل العناصر الجديدة للمشروعية والشرعية.

الخاتمة:

كلما أحرزت الدولة الجزائرية تقدما في تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية

وفي توزيع الثروة توزيعاً عادلاً يرضي كل الفئات الاجتماعية، وفي بناء أسس حياة ديمقراطية يتم فيها تحسين الظروف المعيشية وتوفير الحقوق المدنية والسياسية وكفالتها بتحقيق المشاركة السياسية تكون قد وفرت المقدمات التحتية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة بتنمية الولاء والاندماج الاجتماعي، فالتغيير السياسي وترسيخ الديمقراطية في الجزائر هو وسيلة لإطلاق طاقات الشعب وتحريرها من السلبية والتواكل والعزوف عن المشاركة، والزج به للبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

ولتحقيق الرشادة الاقتصادية والسياسية التي تنعكس ايجاباً على التنمية المستدامة يمكن تحديد مجموعة من الأهداف يمكن اعتبارها إستراتيجية وذلك من خلال:

- تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية.
- إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية.
- بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة وإصلاح التعليم وربطه بالتنمية.
- توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية واجتماعية مستمرة.
- إرادة التنفيذ وقبول المشاركة الفكرية في تحديد الخيارات الوطنية.
- إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها لترشيد عملية اتخاذ القرار وتوسيع دائرة المشاركين، وإصلاح الإدارة العامة وتنمية نظمها.
- بناء قاعدة اقتصادية بديلة لما بعد النفط وذلك بتنمية نشاطات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية لتصحيح التوجهات الطفيلية الراهنة للقطاع الخاص وتعزيز سعيه للاستثمار في القطاع المنتج؛ ولتحسين إنتاجية العمل يتطلب استحداث مشاريع إرتكازية أساسية في الزراعة والصناعة، وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاقتصادية والاجتماعية وترشيد التسيير الإداري والاهتمام بالنشاط الإنتاجي باعتباره محركاً لباقي الأنشطة، وذلك ببناء خطة تقوم على معرفة واقعية لصورة المجتمع الجزائري والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة فيه، وهذا ما يساعد على اختيار الوسائل والتنسيق في ظل مشاركة فعالة لأوسع الجماهير ومنظماتها.
- إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به: وهذا من خلال تعميق الشعور بالانتماء

وتحقيق الاندماج الوطني بالتمكين من المشاركة والربط بين المكافأة والجهد والإنتاجية، والحد من الامتيازات للنخب الحاكمة من حيث الرواتب والمخصصات وادعاء الحق في المال العام أو الأفضلية في تولي المناصب العامة واحتكار النفوذ في القطاع الخاص، بالإضافة إلى السير بالتحول الاجتماعي الجذري الذي يفضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية.

الهوامش:

- (1) - محمد غربي، «أي تنمية مستدامة في العالم العربي الاسلامي»، مجلة أكاديميا، العدد الأول، جانفي 2013، ص 63.
- (2) - الموسوعة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني: البعد البيئي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون و الأكاديمية العربية للعلوم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2006، ص 36.
- (3) - بن علي بلعزوز، «أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 138.
- (4) - إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها)، ط 2، القاهرة: دار الشروق، 2001، ص 155.
- (5) - ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، (تر: حسن حسن، محمود حامد محمود)، الرياض: دار المريخ للنشر، 2006، ص 68.
- (6) - إسماعيل الزبري، طاهر كنعان، آفاق التنمية في الوطن العربي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006، ص 23.
- (7) - توم جي بالمر، دور المؤسسات والقانون في التنمية الاقتصادية، ورقة مقدمة للبرنامج الليبرالي للقرن الجديد، موسكو، 2004، ص 3.
- (8) - توفيق راوية، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ص 38-39.
- (9) - صالح صالحي، «مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية: دراسة اقتصادية»، مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصيرة، عدد 2، الجزائر، 2002، ص 90.
- (10) - سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص 15.
- (11) - James M Cypher , James L Dietry, The Process Of Economic Development,

London :Routledge,1997,p226.

- (12) - محي الدين عمرو، التخطيط الاقتصادي، بيروت: دار النهضة، 1975، ص-16-17.
- (13) - علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 179.
- (14) - سميح مسعود، مرجع سابق، ص 17.
- (15) - نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد التحيز العولمة ما بعد الحداثة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص131.
- (*) - الاستقلالية لا تعني العزلة والاكتفاء الذاتي المطلق، وإنما توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي لمواجهة عوامل الضغط.
- (16) - - المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص88.
- (17) - نفس المرجع، ص93-94.
- (18) - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006، ص184.
- (19) - نفس المرجع، ص186.
- (20) - انظر: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر: دار هومة للنشر، 2000، ص41.
- (21) - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص248.
- (22) - مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، الكويت: عالم المعرفة، 1981، ص25.
- (23) - جودي بوراس، الأمن الاقتصادي من اجل التنمية الوطنية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، الجزائر، منشورات مجلس الأمة، 2009، ص217.
- (24) - محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج1، بيروت: دار النهضة العربية، 1970، ص86.
- (25) - شارل بلتهايم، التخطيط والتنمية، (تر: إسماعيل صبري عبد الله)، مصر: دار المعارف، 1966، ص56.
- (**) - تعرف البطالة المقنعة على أنها تعني إنتاجية حدية للعمال مساوية للصفر، وهذا ما يلاحظ في الجزائر من خلال التشغيل في الإدارات وعقود ما قبل التشغيل التي لا تساهم في الإنتاجية إلا انه لها اجر .
- (26) - حسن توفيق إبراهيم، «التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا وإشكاليات»، مجلة

- السياسة الدولية ، العدد 142، أكتوبر 2000.
- (27) - صالح بلحاج، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار قرطبة، 2006، ص 07.
- (28) - سنوسي خنيش، الإدارة والبيئة في النظرية والتطبيق (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1997، ص 272.
- (29) - أحمد الحسني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 149.
- (30) - القانون رقم: 19-08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008.
- (31) - صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 155، 156.
- (32) - نفس المرجع، ص 158.
- (33) - أحمد الحسني، مرجع سابق، ص 157.
- (34) - عبد القادر عبد العالي، «الأحزاب السياسية والتنمية في الجزائر»، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني بعنوان التحولات السياسية وإشكالية التنمية بالجزائر واقع وتحديات، يوم 16-17 ديسمبر 2008، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، 2008.
- (35) - إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 143، 142.